عيسى السليطي للمحاماة

ESSA AL SULAITI LAW FIRM

«ريادة التميز القانوني في قطر
والشرق الأوسط»

عن مؤسسة
عيسى السليطي للمحاماة

تُعد مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة أحد مؤسسات المحاماة الرائدة متكاملة الخدمات في دولة قطر والشرق الأوسط والمنطقة الأوسع، لما تتمتع به من تميّز مهني، وعمق في الخبرة، وحضور إقليمي فاعل. وتتخذ المؤسسة من الدوحة مقراً لها، حيث تقدم حلولاً قانونية متقدمة ومتكاملة لقاعدة واسعة من العملاء المحليين والإقليميين والدوليين، وتدعمهم في التعامل مع البيئات القانونية والتجارية المعقدة بثقة ودقة عالية.

ومنذ تأسيسها، بنت المؤسسة سمعة راسخة قائمة على التميّز والنزاهة والقدرة الإقليمية، من خلال تقديم الإستشارات والتمثيل القانوني في القضايا المعقدة وعالية القيمة في دولة قطر والشرق الأوسط. وتجمع المؤسسة بين الفهم العميق للأطر التنظيمية المحلية والخبرة الواسعة في القضايا الإقليمية وعبر الحدود، مما مكّنها من التعامل بكفاءة مع المسائل القانونية متعددة الإختصاصات والولايات القضائية.

وتحظى مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة بتصنيف متقدم ضمن المؤسسات القانونية الرائدة من قبل مؤسسات بحث قانوني دولية مرموقة، من بينها Chambers & Partners و The Legal 500 ، تأكيداً لمكانتها بين أبرز الممارسات القانونية في المنطقة. كما نالت المؤسسة لقب « أفضل مؤسسة محاماة في قطر» من جهات بحثية دولية معتمدة، في تقدير يعكس استمرارية التميّز والريادة والتأثير الإقليمي.

تقدّم المؤسسة خدماتها القانونية عبر مجموعة واسعة من مجالات الممارسة والقطاعات، وتتميّز المؤسسة على وجه الخصوص بخبرتها في تسوية المنازعات المعقدة والقضايا التجارية ذات القيمة العالية، حيث تتولى بعضاً من أبرز القضايا وأكثرها تعقيداً في قطر والمنطقة.

«شريككم الأمثل لتجاوز أعقد التحديات القانونية »

وتعتمد المؤسسة نهجاً استراتيجياً عملياً في تقديم الإستشارات القانونية، يراعي متطلبات ممارسة الأعمال في الشرق الأوسط، مع خبرة متقدمة في المعاملات العابرة للحدود والمنازعات الإقليمية والمسائل متعددة الولايات القضائية، ما يجعلها شريكاً قانونياً موثوقاً لعملائها محلياً ودولياً.

وانطلاقاً من إيمانها بمستقبل المهنة القانونية، تتصدر المؤسسة تبنّي التقنيات القانونية المتقدمة لتعزيز الكفاءة والدقة وجودة الخدمات المقدمة، من خلال توظيف المنصات الرقمية الآمنة والأدوات القانونية المبتكرة، مع الالتزام بأعلى معايير السرية وحماية البيانات وأمن المعلومات.

ويتمحور نهج المؤسسة حول بناء علاقات طويلة الأمد مع عملائه تقوم على الثقة وسرعة الإستجابة وتحقيق النتائج، مع التزام راسخ بتقديم إستشارات قانونية متينة من الناحية الفنية وعملية من الناحية التجارية.

ومع رؤية مستقبلية واضحة، تواصل مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة مواكبة التطورات القانونية والتنظيمية في دولة قطر والمنطقة، بما يمكّن عملاءها من إدارة المخاطر بفعالية، وإغتنام الفرص، والحفاظ على قدرتهم التنافسية في بيئة قانونية وتجارية متسارعة التغير.

وتواصل المؤسسة ترسيخ مكانتها كمستشار قانوني موثوق في قطر والشرق الأوسط وخارجهما، من خلال تقديم خدمات قانونية عالية الجودة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية، ورؤية إقليمية عميقة، والتزام لا يساوم بالتميّز، بما يحقق دائماً مصلحة عملائها على المدى الطويل.

رؤية المؤسس

« بصفتي مؤسس مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، يشرفني ويسعدني أن أتأمل معكم مسيرة التقدم التي خطها مكتبنا منذ تأسيسها عام ٢٠١٥. فعلى مر السنين، بنينا سمعةً مرموقةً في دولة قطر وأنحاء الشرق الأوسط، وهي سمعة ترتكز على التزامنا المطلق بتقديم خدمات قانونية إستثنائية تصاغ بعناية لتلبية الاحتياجات الخاصة بكل من موكّلينا المحليين والدوليين، مع التمسك بأسمى معايير المهنية والممارسة الأخلاقية. لقد مكّننا تفانينا الراسخ في الالتزام بالنزاهة والاحترافية والابتكار من أن نكون مستشارين موثوقين في بيئة قانونية وتجارية تشهد تعقيداً متزايداً باستمرار.

وتناغماً مع الطموحات السامية لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، نلتزم بأداء دور محوري في دعم المنظومة التشريعية لدولة قطر، مساهمين بفعالية في مسيرة النمو والتنمية المستدامة التي تشكل جوهر مستقبل الأمة. وتظل مؤسستنا ثابتةً في التزامها بترسيخ بيئة تتيح للشركات والمؤسسات والأفراد تحقيق الإزدهار والنمو، وهم مزودون بكافة الإمكانات اللازمة للتعامل مع تحديات وإغتنام فرص الإقتصاد العالمي المتطور.

في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، نعي تماماً أن المشهد القانوني في حالة تطور مستمر، وأن قدرتنا على التكيف والتخطيط للمستقبل هي التي رسمت ملامح نجاحنا. وسواء كان الأمر يتعلق بالتعامل مع التغيرات التنظيمية أو إدارة المسائل المعقدة ذات البعد الدولي، فقد عملنا باستمرار على توسيع قدراتنا لضمان ألا يحصل موكّلونا على أفضل مشورة فحسب، بل وأيضاً على حلول إستراتيجية مبتكرة تمكنهم من التفوق والريادة في بيئة عالمية تنافسية.

وفي صميم رؤية مؤسستنا، تكمن قناعتنا بأن النجاح الحقيقي لا يتحقق إلا من خلال الشراكة. فنحن ندرك أن دورنا يمتد إلى ما هو أبعد بكثير من دور المستشارين القانونيين التقليديين. إننا ملتزمون ببناء شراكات راسخة وممتدة مع موكّلينا، تقوم على أسس متينة من الثّقة والشّفافية والرؤية المشتركة للنجاح.

إن الخبرة الجماعية التي يتمتع بها فريق عملنا، سواء على الصعيد الإقليمي أم الدولي، تمنحنا التعامل مع كل قضية بمنظور واسع، مع الحفاظ على تركيز دقيق على الاحتياجات الخاصة بكل موكل، مهيئين لهم سبل النجاح المستدام في المستقبل بشكل استباقي.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يظل التزامنا تجاه تنمية دولة قطر، ونجاح موكّلينا، أرسخ من أي وقت مضى. وبينما نواصل مساهمتنا الفعالة في تحقيق رؤية قطر ٢٠٣٠، فإننا نكرّس أنفسنا للعمل في طليعة مهنة المحاماة في قطر، لنضمن أن يكون موكّلونا على أهبة الاستعداد للفرص والتحديات التي ستشكل ملامح المستقبل، وقادرين على تلبية متطلبات عالم يتغير بوتيرة متسارعة. ونحن نؤمن بأننا، من خلال المرونة والقدرة على التكيف والفهم العميق للمشهد القانوني، يمكننا الاستمرار في تقديم قيمة حقيقية وإحداث تأثير إيجابي ملموس.

وفي الختام، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لموكّلينا الكرام على ثقتهم الغالية والمستمرة في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة. فمن خلال رؤيتنا المشتركة، وتفانينا، واحترامنا المتبادل، سنواصل معاً مسيرة النمو وتحقيق المزيد من النجاحات الباهرة، لنسهم في صياغة مستقبل مشرق ومزدهر لدولة قطر والمنطقة بأسرها .»

السيد / عيسى محمد السليطي

المؤسس والرئيس

عيسى السليطي للمحاماة
ESSA AL SULAITI LAW FIRM

مقومات التميز

« إرساء المعايير المهنية للقطاع القانوني»

الخبرة القانونية المعمّقة

تضم مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة نخبةً من الكفاءات القانونية رفيعة المستوى، ممن يمتلكون معرفةً واسعةً وخبرةً عريقةً تمتد عبر مختلف الحقول القانونية، بما في ذلك قانون الشركات، وتسوية المنازعات، والقطاع العقاري، والإنشاءات، والطاقة. وتكفل هذه الخبرة الشاملة والمتعددة التخصصات حصول موكلينا الكرام على حلول قانونية متكاملة وذات بصيرة نافذة، مصممة خصيصاً لمواجهة التحديات الفريدة التي تواجههم. إن سمعتنا المرموقة في التميز بالتمثيل القانوني قد بنيت على سنوات من الخبرة وفهم دقيق لأعقد الأطر القانونية، سواء على الصعيد المحلي أم الدولي.

التركيز المطلق على الموكّل

إن أحد الأركان الأساسية لنجاح مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة هو التزامنا الراسخ الذي لا يتزعزع بتقديم خدمة متفردة ترتكز على الموكّل. فنحن نكرس الوقت اللازم لفهم الأهداف والتحديات الخاصة بكل موكّل، واستيعاب خصوصيات القطاع الذي يعمل فيه، مما يمكّن فريقنا من صياغة استراتيجيات قانونية دقيقة وفعالة. وتضمن هذه الفلسفة، التي تضع « الموكّل أولاً »، ألا تكون المشورة القانونية المقدمة سليمة من الناحية القانونية فحسب، بل ومتوافقة تماماً مع الأهداف التجارية طويلة الأمد للموكّل، مما يرسخ مكانة مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة كشريك موثوق به في رحلة موكلينا نحو تحقيق النجاح.

الانتشار المحلي والامتداد العالمي

باعتبارها أحد أبرز مؤسسات المحاماة في دولة قطر، تتمتع مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة بفهم لا يضاهى لكل من القانون القطري والمشهد القانوني الدولي الأوسع نطاقاً. وهذه الخبرة المزدوجة تجعل المؤسسة في وضع فريد يؤهلها للتعامل مع المسائل العابرة للحدود، والمعاملات الدولية المعقدة، ومتطلبات الإمتثال التنظيمي للشركات العالمية العاملة في قطر. وسواء كان الأمر يتعلق بمساعدة الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات المحلية التي تتوسع دولياً، فإن مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة تعمل كجسر حيوي يربط بين الأطر القانونية المحلية والأنظمة القانونية الدولية.

منهج تعاوني يرتكز على أساس أخلاقي متين

تعزز مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة ثقافة التعاون والعمل بروح الفريق الواحد، بما يضمن إستفادة الموكلين من المعرفة والخبرة الجماعية لنخبة خبرائه القانونيين. ويتجلى أساسنا الأخلاقي المتين في النهج الذي نتبعه في كل قضية، مع التركيز التام على الشفافية والنزاهة والممارسة الأخلاقية. وتتيح لنا بيئة العمل التعاونية هذه التصدي لأكثر المسائل القانونية تحدياً مع الحفاظ على أعلى معايير السلوك المهني، مما يعزز مكانتنا كمؤسسة محاماة يمكن للموكلين الوثوق بها والإعتماد عليها.

الحلول القانونية المبتكرة

في ظل مشهد قانوني دائم التطور والتغير، تقف مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة في طليعة مقدمي الحلول القانونية المبتكرة لمواجهة التحديات الناشئة. فمن خلال دمج أحدث التقنيات القانونية والممارسات المبتكرة في صميم عملنا، نقدم لموكلينا حلولاً رائدة ومتطورة لأكثر القضايا القانونية تعقيداً. وسواء كان ذلك من خلال إستخدام أدوات البحث القانوني المتقدمة أو تبني أساليب مبتكرة لتسوية المنازعات، فإن مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة تظل ملتزماً بإيجاد مقاربات مبتكرة تعزز الكفاءة، وتقلل المخاطر، وتحقق أفضل النتائج الممكنة لموكليها.

سجل حافل بالنجاحات والإنجازات

بسجل حافل بالنجاحات في تسوية وحل النزاعات القانونية المعقدة وتأمين نتائج إيجابية لصالح موكليها، تفتخر مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة بسجل من الإنجازات القانونية عبر طيف واسع من القطاعات، تشمل الإنشاءات، والتمويل، والطاقة، والعقارات. إن قدرة المؤسسة المستمرة على تحقيق نتائج ملموسة في القضايا والمعاملات رفيعة المستوى هي شهادة حية على بصيرته القانونية الثاقبة، وفكره الاستراتيجي العميق، وتفانيه المطلق في تحقيق أفضل النتائج الممكنة لموكليها.

قيم المؤسسة

«رؤيتنا وقيمنا تقود مسيرتنا، والتزامنا بالتميز يلهمنا»

الموكّل أولاً

في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، نضع احتياجات موكّلينا في قلب ممارستنا المهنية. فنحن نكرس الوقت اللازم لفهم الأهداف والتحديات والرؤى الفريدة لكل موكّل، مما يمكننا من صياغة إستراتيجيات قانونية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المحددة. ومن خلال إعطاء الأولوية القصوى لنجاح موكّلينا في كل ما نقوم به، فإننا نبني شراكات طويلة الأمد قائمة على أسس متينة من الثقة والاحترام المتبادل. وسواء كنا نعمل مع أفراد أو شركات كبرى أو هيئات حكومية، فإن التزامنا بمبدأ «الموكّل أولاً» تضمن أننا نقدم نتائج تفوق التوقعات.

النزاهة

تشكل النزاهة الأساس الذي تقوم عليه جميع أعمالنا وتصرفاتنا في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة. إننا لا نتزعزع في التزامنا المطلق بالصدق والسلوك المهني والأخلاقي، سواء داخل مؤسستنا أو في علاقاتنا مع الموكلين والشركاء والمجتمع بأسره. وهذه القيمة هي التي توجه كل قرار نتخذه، مما يضمن أننا نعمل بشفافية كاملة وإنصاف مطلق في جميع المسائل. ومن خلال تمسكنا بأسمى المعايير الأخلاقية، نحافظ على ثقة من نتشرف بخدمتهم ونرسخ سمعتنا كمؤسسة محاماة يمكن للموكّلين الاعتماد عليها دون أي تردد.

الابتكار

في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، نؤمن بأن المشهد القانوني في حالة تطور مستمر، وأن الحفاظ على نهج مبتكر هو مفتاح قدرتنا على خدمة موكّلينا بفعالية. فنحن نحتضن التقنيات الجديدة، والتوجهات القانونية الحديثة، والحلول الإبداعية، لنضمن أننا دائماً في طليعة مهنة المحاماة. ومن خلال تعزيز ثقافة التعلم والتطوير المستمر، نقدم إستراتيجيات قانونية ذات رؤية مستقبلية تساعد موكّلينا على مواجهة تحديات اليوم والإستعداد لفرص الغد. فالإبتكار يتيح لنا الحفاظ على قدرتنا على التكيف، ومواكبة العصر، وسبق التطورات في بيئة عالمية تنافسية.

الاحترافية

الاحترافية هي علامة فارقة تميز مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، وتعكس تفانينا في تقديم خدمات قانونية عالية الجودة في كل تفاعل وتعامل. ويتعامل فريقنا من الخبراء القانونيين مع كل قضية بالعناية الواجبة، والإهتمام بأدق التفاصيل، وحس عال بالمسؤولية. ونحن نفخر بقدرتنا على التعامل مع أكثر المسائل القانونية تعقيداً بأعلى مستوى من المهارة والكفاءة، مما يضمن تمثيل مصالح موكّلينا على الدوام بأقصى درجات المهنية والاحتراف. إن سمعتنا المرموقة التي بنيناها على الموثوقية والتميز تستند إلى هذا الالتزام الراسخ.

القيادة الأخلاقية

في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، نلتزم بأن نكون قدوة يحتذى بها في مهنة المحاماة. فقيادة مكتبنا تسترشد بمبادئ أخلاقية قوية، مما يضمن أننا نضع معياراً للنزاهة والإنصاف والمسؤولية. ونحن نؤمن بأن القيادة الحقيقية لا تقتصر على تحقيق النجاح فحسب، بل تمتد لتشمل تحقيقه بأسلوب يدعم القيم الأخلاقية والمبادئ السامية. وهذا الالتزام بالقيادة الأخلاقية هو ما ينير قراراتنا، ويقوي علاقاتنا مع الموكّلين، ويضمن أننا نسهم بشكل إيجابي في المجتمع القانوني والمجتمع ككل.

التعاون

يمثل التعاون البنّاء جوهر منهجية عملنا في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة. فنحن نعزز بيئة تعاونية خصبة، سواء داخل فريق عملنا أو مع موكّلينا الكرام، إيماناً منا بأن أفضل النتائج تولد من رحم الجهود المشتركة. وانطلاقاً من هذه الرؤية، يتيح لنا نهجنا متعدد التخصصات الإستفادة من الخبرات المتنوعة لمتخصصينا القانونيين، مما يضمن إثراء كل قضية بطيف واسع من الرؤى والمنظورات العميقة. ومن خلال بناء علاقات تعاونية متينة مع موكّلينا، نتمكن من تقديم حلول قانونية أكثر شمولية وفعالية، تلامس كافة جوانب احتياجاتهم.

التميز

إن تقديم هذه الحلول الشاملة لا يكتمل إلا بالتزام مطلق بالتميز. ففي مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، لا يعد التميز مجرد هدف نسعى إليه، بل هو معيار راسخ نلتزم به في كافة جوانب عملنا. إننا لا نكل في سعينا الدؤوب نحو الكمال، ونحرص على أن تدار كل قضية نتولاها بدقة متناهية، وتفان مطلق، وأعلى مستويات الكفاءة المهنية. ويمتد التزامنا هذا ليشمل خدماتنا القانونية، وعلاقاتنا مع الموكّلين، وكافة عملياتنا الداخلية. وبالمحافظة على هذا المعيار الرفيع، فإننا لا نكتفي بتلبية توقعات موكّلينا، بل نتجاوزها، مقدمين نتائج تضعنا في طليعة رواد القطاع القانوني.

الخبرة المحلية

إن ريادتنا ترتكز على أساس متين من الخبرة المحلية العميقة. فبجذور راسخة في دولة قطر، تقدم مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة خبرةً محليةً لا تضاهى. إن فهمنا الدقيق لبيئة قطر القانونية والتنظيمية والتجارية يمكّننا من تزويد الموكّلين برؤىً لا تقدّر بثمن، تعد حجر الزاوية لتحقيق النجاح في المنطقة. وسواء كان الأمر يتعلق بالتعامل مع تعقيدات اللوائح المحلية أو التنسيق مع الهيئات الحكومية، فإننا نسخّر معرفتنا العميقة لتقديم استراتيجيات قانونية تستند إلى الواقع الفريد للسوق القطري. وتتعزز خبرتنا المحلية هذه بشبكة علاقاتنا القوية داخل الدولة، مما يمنح الموكّلين وصولاً مباشراً إلى الموارد التي يحتاجونها لتحقيق الازدهار.

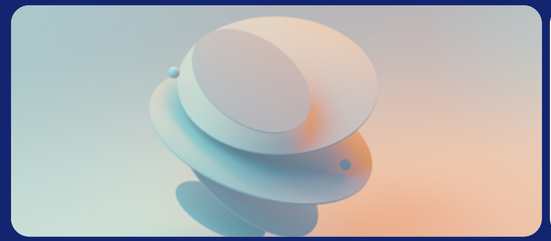

الرؤية العالمية

وهذه الخبرة المحلية العميقة لا تكتمل إلا برؤية عالمية شاملة ترشد ممارساتنا القانونية. فعلى الرغم من أن جذورنا ضاربة في أعماق دولة قطر، إلا أن مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة تتبنى رؤيةً عالمية تشكل ملامح نهجنا في الممارسة القانونية. إننا ندرك تماماً أنه في عالم اليوم المترابط، غالباً ما تمتد أعمال الشركات والأفراد عبر الحدود، وتواجه تحديات دولية معقدة. ويمتلك فريقنا خبرةً واسعةً في معالجة المسائل القانونية العابرة للحدود، مما يمكّننا من تقديم مشورة شاملة تدمج بين المعرفة المحلية والمنظورات الدولية. تضمن هذه الرؤية العالمية أن يتلقى موكّلونا حلولاً قانونيةً ليست مصممةً لتلبية احتياجاتهم الفورية فحسب، بل تهيئهم أيضاً لتحقيق النجاح والريادة على الساحة الدولية.

نجاح الموكّلين

إن بقاء موكّلينا في الطليعة هو جوهر نجاحهم، والذي يعد المقياس النهائي لنجاحنا نحن. في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، يعدّ نجاح موكّلينا المقياس الأسمى لنجاحنا. إننا نكرّس أنفسنا بالكامل لتمكين موكّلينا وتزويدهم بالأدوات والموارد والإرشاد القانوني اللازم لتحقيق أهدافهم. سواء كان ذلك بدعم الشركات في مسيرتها نحو النمو أو بحماية حقوق الأفراد، فإننا نستثمر بعمق في نجاح كل موكّل نتشرف بخدمته. ومن خلال التركيز على تحقيق نتائج تتوافق مع أهدافهم، نضمن أن يكون موكّلونا في وضع يؤهلهم لتحقيق النجاح المستدام على المدى الطويل في سوق تنافسي.

التكيف والمواكبة

إن النجاح على الساحة الدولية يتطلب قدرةً فائقةً على التكيف في ظل مشهد دائم التغير. في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، ندرك أن القدرة على التكيف هي جوهر النجاح في بيئة قانونية وتجارية دائمة التطور. إن قدرتنا على إعادة توجيه مسارنا والتكيف مع التحديات والفرص الجديدة هي عامل رئيسي في نجاح مؤسستنا. وسواء كان ذلك استجابةً لتحولات في اللوائح، أو لتوجهات قانونية ناشئة، أو لاحتياجات غير متوقعة للموكّلين، فإننا نحافظ على مرونتنا ومنهجنا الاستباقي. تضمن قدرتنا على التكيف أن نكون دائماً على أهبة الإستعداد لتقديم حلول قانونية دقيقة وملائمة في الوقت المناسب، مما يبقي موكّلينا في الطليعة وفي موقع قوة ضمن عالم يزداد ديناميكيةً يوماً بعد يوم.

الشفافية

تشكّل الشفافية إحدى القيم الجوهرية التي تعرّف هوية مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة. فنحن نؤمن بأن التواصل المفتوح والشفافية الكاملة هما حجر الزاوية لبناء جسور الثقة مع موكّلينا. وانطلاقاً من هذا المبدأ، نلتزم منذ اللحظة الأولى لكل تعاقد بتقديم مشورة قانونية واضحة ومباشرة، ونحرص على إحاطة موكّلينا علماً بكافة تطورات ومسار قضاياهم. يسهم هذا الالتزام الراسخ بالشفافية في بناء علاقات متينة وصادقة، ويمنح موكّلينا القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة بثقة تامة

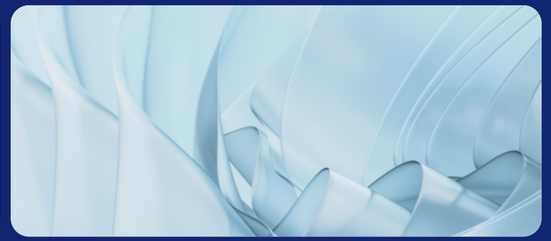

الإرشاد القائم على الخبرة

تعرف مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة بتقديمها إرشاداً قانونياً متخصصاً يغطي طيفاً واسعاً من مجالات الممارسة. يقدم فريقنا من المحترفين ذوي الخبرة العريقة معرفة عميقةً وبصيرةً نافذةً لكل قضية، مما يضمن حصول موكّلينا على أرقى مستويات المشورة القانونية. وسواء تعلق الأمر بالتعامل مع الأطر القانونية المتشعبة أو معالجة القضايا عالية الأهمية، فإننا نقدم توجيهاً استراتيجياً واضحاً يمكّن موكّلينا من اتخاذ قرارات مستنيرة وتحقيق النتائج المرجوة التي يطمحون إليها.

الثقة

في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، تمثل الثقة جوهر كل علاقة تجمعنا بموكّلينا. إننا نكتسب هذه الثقة ونصونها من خلال وفائنا الدائم بوعودنا، وتقديمنا لمشورة قانونية موثوقة، وتصرفنا الدائم بما يحقق المصالح العليا لموكّلينا. يدرك موكّلونا أنهم يستطيعون الاعتماد علينا كلياً في صون حقوقهم وتوجيههم لاجتياز أعقد التحديات القانونية. ومن خلال إرساء هذه الأسس المتينة للثقة، نقيم علاقات طويلة الأمد تقوم على الاحترام المتبادل والسعي المشترك نحو النجاح.

الاستدامة

إن تحقيق النتائج المرجوة اليوم يجب أن يرتكز على رؤية تضمن استدامة النجاح في المستقبل. في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، لا تعد الاستدامة مجرد هدف، بل هي التزام راسخ نجسّده في كل أعمالنا. نؤمن بترسيخ علاقات طويلة الأمد مع موكّلينا وتقديم حلول قانونية تدعم نموهم المستدام. وقد صممت منهجيتنا ليس فقط لمعالجة التحديات الراهنة، بل أيضاً لاستشراف الاحتياجات المستقبلية، بما يضمن أن يظل موكّلونا في موقع يؤهلهم للنجاح المتواصل. إضافةً إلى ذلك، نكرّس جهودنا لإحداث أثر إيجابي في المجتمعات التي نخدمها، مساهمين بفعالية في تطوير بيئة قانونية وتجارية مستدامة في دولة قطر وخارجها.

« في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، تشكل هذه القيم جزءاً لا يتجزأ من هويتنا. فهي ترسّخ ثقافتنا، وتوجّه أعمالنا، وتعزز تفانينا تجاه موكّلينا ومجتمعنا الأوسع. ونلتزم التزاماً مطلقاً بالتمسك بهذه المبادئ السامية في كافة جوانب ممارستنا المهنية.»

مجالات الممارسة والقطاعات

« بخبرتنا، نرسم أوضح المسارات في أعقد المشاهد القانونية»

التقاضي

التحكيم

الاندماج والاستحواذ (الشركات)

التجارة والأعمال التجارية

الهندسة والإنشاءات

الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

العقارات والملكية العقارية

الضرائب

الملاحة والنقل والشحن

الضيافة

التجزئة والأسواق التجارية

الملكية الفكرية والعلامات التجارية

التعليم

الرعاية الصحية

التأمين

الخدمات المصرفية والتمويل

أسواق رأس المال

التكنولوجيا

الطاقة

التوظيف

الخدمات المهنية

« خدمات قانونية استشارية..
لتمكين طموحات موكّلينا»

في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، نقدم باقة شاملة ومتكاملة من الخدمات القانونية، تشمل المسائل النزاعية وغير النزاعية على حد سواء، وهي مصممة بعناية فائقة لتلبية الاحتياجات المتنوعة لموكّلينا على اختلاف ممارساتهم وقطاعات أعمالهم. وينبع تفانينا في تقديم الاستشارات القانونية المتخصصة من التزامنا بتوفير الدعم والمساندة لموكّلينا في كل مرحلة من مراحل مسائلهم القانونية، سواء كانوا بحاجة إلى مساعدة مستمرة أو إلى تدخل لمعالجة قضايا محددة وعارضة. إن خدماتنا مصممة لتتوافق مع متطلبات أي صناعة أو قطاع، مما يضمن أن تتمكن كافة الشركات، من الناشئة منها وحتى كبريات المؤسسات الراسخة، من الاعتماد علينا للحصول على التوجيه القانوني الخبير.

الخدمات القانونية للأعمال التي ليست محل نزاع

تتركز خدماتنا غير النزاعية على توفير الدعم القانوني الاستباقي، الذي يساعد موكّلينا على خوض غمار المسائل التعاقدية وغير القضائية بثقة واقتدار. فنحن متخصصون في تقديم المشورة الاستراتيجية في مجالات مثل إدارة العقود، وصياغتها، والتفاوض على بنودها، ومراجعتها الدقيقة لضمان توفيرها للحماية الكاملة والوضوح القانوني التام. كما نضطلع بدور محوري في كافة مراحل تأسيس الشركات وإنشائها وتسجيلها، مرشدين موكّلينا عبر التعقيدات التي تكتنف عملية إقامة وهيكلة أعمالهم. ونكفل لهم الامتثال التام للأطر التنظيمية المحلية، ونقدم لهم المشورة التي تبسط إجراءات التأسيس في دولة قطر وخارجها. بالإضافة إلى ذلك، نوفر دعماً حيوياً خلال عمليات الاندماج والاستحواذ، مستخدمين خبراتنا لتيسير إبرام الصفقات بسلاسة تامة. كما تعد حقوق الملكية الفكرية وتسجيل العلامات التجارية من بين المجالات التي نقدم فيها حلولاً قانونية متخصصة ، لمساندة الموكّلين في حماية وإدارة أصولهم الفكرية القيمة. ونجري كذلك عمليات تدقيق قانوني شاملة، لنتأكد من امتثال أعمال موكّلينا بشكل كامل للالتزامات القانونية وتحديد مجالات التحسين الممكنة.

الخدمات القانونية للأعمال التي محل نزاع

أما على صعيد الخدمات النزاعية، فإن فريقنا المكون من مستشارين ومحامين مترافعين متمرسين وخبراء متخصصين في تسوية المنازعات، يتمتع بخبرة راسخة ومعمقة في إدارة النزاعات عبر مختلف القطاعات، سواء داخل دولة قطر أو على الصعيد الدولي. ونقدم خدمات تقاض شاملة ومتكاملة، تبدأ من الإعداد الدقيق والشامل لملف القضية، وتصل إلى التمثيل القانوني القوي والمؤثر أمام مختلف درجات المحاكم، لضمان حماية مصالح موكّلينا في كل خطوة. وفي مجال التحكيم، نترافع بفعالية عن موكّلينا، مساهمين في حسم النزاعات في الوقت المناسب وبأكبر قدر من الكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، نقدم خدمات الوساطة وغيرها من الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، ميسرين بذلك المفاوضات والتسويات التي غالباً ما تفضي إلى نتائج ودية وفعالة من حيث التكلفة لموكّلينا.

وتمتد هذه الخدمات لتغطي كافة مجالات ممارستنا وقطاعات خبرتنا، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، قانون الشركات، والقانون التجاري، والإنشاءات، والطاقة، والخدمات المصرفية والتمويل، والملكية الفكرية، والعقارات. فسواء احتاج موكّلونا إلى الدعم القانوني في تأسيس الشركات وإنشائها وتسجيلها، أو كانوا بحاجة إلى تمثيل قانوني في نزاعات معقدة، فإننا نمتلك الخبرة اللازمة لتقديم حلول مصممة خصيصاً لمواجهة تحدياتهم المحددة. إن قدرتنا على تقديم رؤى متعمقة خاصة بكل قطاع، وتكييف خدماتنا لتناسب أي مجال عمل، تضمن أننا الشريك القانوني الموثوق للشركات في كل مرحلة من مراحل مسيرتها.

وسواء سعى موكّلونا للحصول على دعم قانوني مستمر أو حلول قانونية لمسائل محددة، تظل مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة على التزامها بتقديم حلول قانونية عالية الجودة تغطي كامل طيف احتياجاتهم. فمن خلال معرفتنا العميقة بالصناعة وخبرتنا الواسعة، نضمن حصول موكّلينا على التوجيه والتمثيل القانوني الخبير، ومساعدتهم على تحقيق نتائج ناجحة في أي بيئة قانونية أو تجارية.

عيسى السليطي للمحاماة

ESSA AL SULAITI LAW FIRM

السيد/ عيسى محمد السليطي

المؤسس والرئيس

السيد/ عيسى محمد السليطي هو محامي بالتمييز مقيد بلجنة قبول المحامين القطرية، عضوًا بمجلس إدارة جمعية المحامين القطرية (QLA)، بالإضافة لكونه عضواً بمجلس إدارة جمعية الخبراء والمحكمين التوعوية الثقافية القطرية (QEAACA).

واستنادًا إلى ثروة الخبرات السابقة التي اكتسبها في ويلز ومكاتب المحاماة القطرية المرموقة، أسس السيد/ السليطي مكتب عيسى السليطي للمحاماة في عام 2015 لمواءمة ممارسته بصورة فعالة مع مهمته الشخصية، ألا وهي تلبية كافة الاحتياجات القانونية المستجدة للشركات القطرية والدولية التي تعمل داخل دولة قطر.

علاوة على ذلك، فإن السيد/ السليطي عضو المجمع الملكي البريطاني للمحكمين (CIArb) ، كما أنه مُحكّم معتمد لدى مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC-CAC)، ومركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم (QICCA)، والمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA)، ومركز الكويت للتحكيم التجاري (KCAC)، ومركز عمان للتحكيم التجاري (OCAC).

قم السيد/ السليطي بتمثيل العديد من الموكّلين وعمل كمحامي في إجراءات التحكيم الدولية المنعقدة بموجب قواعد غرفة التجارة

الدولية (ICC) ومحكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA) ومركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم (QICCA). وقد تم تعيينه في العديد من النزاعات كمحكم فرد وكعضو في هيئات التحكيم، بما في ذلك شغله لمنصب رئيس هيئة التحكيم. هذا بالإضافة إلى تقديمه للمشورة القانونية، طوال فترة خبرته في التحكيم، للعديد من الموكّلين بشأن النزاعات التحكيمية والمسائل المتعلقة بشرط ومشارطة التحكيم والقانون واجب التطبيق وتنفيذ القرارات التحكيمية وأحكام التحكيم المحلي والأجنبي.

يتضمن نطاق خبرات السيد/ السليطي مجموعة واسعة من الخدمات الاستشارية للشركات والأعمال التجارية مع تركيز خاص على حل المنازعات. كما عمل السيد عيسى كذلك بشكل وثيق مع العديد من الموكّلين المحليين والدوليين لتقديم المشورة بشأن عمليات الاندماج والاستحواذ والاستيلاء على الشركات والاستحواذ المدعوم بالقروض والتحالفات، وقد مثّل العديد من الشركات والمساهمين والمديرين في نزاعات الشركات والنزاعات التجارية أمام المحاكم وهيئات التحكيم. يركّز السيد/ السليطي في ممارسته على تقديم المشورة للموكّلين بشأن تكوين وتأسيس الشركات، والاستثمار الأجنبي في مجموعة كبيرة متنوعة من الصناعات، وطائفة واسعة من مسائل حوكمة الشركات، بما في ذلك الهيكلة وواجبات المديرين ومسؤوليات المساهمين واجتماعات الجمعيات العامة ومسائل امتثال الشركات والتدقيق القانوني والمراجعة القانونية مع العناية الواجبة. كما قد حاز على تصنيف " المحامي الموصى به" لعامي 2023 و2024g من قبل The Legal 500.

ويتمتع السيد/ السليطي بمزيج من الخبرات الأكاديمية الواسعة والممارسة الفعلية في المجال القانوني لقطاع البناء والمقاولات. وهو يركّز في ممارسته على حل منازعات قطاع والمقاولات المعقّدة من خلال الوساطة، وإذا لزم الأمر، التحكيم والتقاضي فيما يتعلق بالمشاريع داخل دولة قطر وخارجها على الصعيد الدولي.

كثيرًا ما يتعامل السيد/ السليطي مع الدعاوى المتعلّقة بقطاع والمقاولات وقد تولىّ دعاوى قضائية وتحكيمية بقيمة مئات الملايين من الدولارات التي تنطوي على إخلال للعقد، وعيوب في الإنشاءات والتصميم، وتأخيرات/أضرار، وأوامر تغيير وتأثيراتها، والتقصير، وإنهاء العقود. وبفضل خبراته الكبيرة العميقة، فقد قدم لموكّليه مجموعة مذهلة من الخدمات التي تتضمن المشورة بشأن عقود الفيديك وعقود الهندسة والمشتريات والإنشاء وعقود التصميم/البناء وعقود التصميم والإنشاء. هذا بالإضافة إلى إدارة المخاطر، والتفاوض على بنود العقود، وتقديم المشورة القانونية/التوجيه القانوني وإعداد الدعاوى وقد حصل السيد/ عيسى السليطي على لقب "محامي العام" من قبل جوائز Legalcommunity MENA 2022 في مجال المقاولات والهندسة.، ويُجسّد هذا اللقب مهاراته القانونية الاستثنائية وإسهاماته البارزة، مما يعزز مكانته كأحد الممارسين والمحكمين المرموقين.

يمثّل السيد/ السليطي المقاولين الرئيسيين ومن الباطن ومديري المشاريع والمهندسين وأرباب العمل وغيرهم في قطاع والمقاولات والتعاقدات الحكومية ويقدّم لهم مشورته القانونية بانتظام. ويشمل ذلك تمثيل مقاولي ومُلّاك عدد من أبرز المشاريع الإنشائية على مستوى دولة قطر، سواء العامة أو الخاصة.

ففي القطاع العام، يتمتع بخبرة واسعة متميّزة في تقديم الاستشارات القانونية والتقاضي والتحكيم في النزاعات المعقّدة المتعلقة بالمرافق ذات الأهمية البالغة على مستوى الدولة وأعمال البناء والأعمال المدنية الحكومية والمشاريع المرتبطة بالمتاحف والملاعب المونديالية الرياضية وسكك الحديد والجسور والمحطات والطرق السريعة بالإضافة إلى البنية التحتية،

أما في القطاع الخاص، يتمتع السيد/ السليطي بخبرة مكثّفة في تقديم الاستشارات القانونية والتقاضي والتحكيم والوساطة في دعاوى بمبالغ هائلة متعلقة بالأصول الخاصة بما في ذلك الفنادق ومراكز التسوّق والأبراج السكنية/التجارية والمرافق الطبية والتصنيعية.

فريق العمل

« نخبة من المحترفين القانونيين المتفانين... للإبحار بكم بأمان عبر أعقد التحديات القانونية »

ريكاردو سد
شريك - رئيس قسم التحكيم الدولي

مصطفى علي مجذوب
مستشار قانوني أول

محمد أحمد قابيل
مستشار قانوني أول

مجدي سلامة
مستشار قانوني أول

باراسكيفولا نتاي
مستشار قانوني

محمود فتح الله
مستشار قانوني

هادي حامد
مستشار قانوني

اعتماد كمال على
مستشار قانوني

عصام محمد
مستشار قانوني

تاوفيقي سالمونو أوا
مستشار قانوني

ايمي سارتيسكي
محام

عبد العزيز الشيخ
محام

عبد العزيز محمود الدربان
محام أول - مسؤول الشئون الإدارية القانونية

زهران عبد الله
محام

يوسف خليفة
محام

عمار محمد
مساعد قانوني

حنينة ناصر
مساعد قانوني

روان عبد المنعم علي
مساعد قانوني

شريف عبد الجليل نعم
مساعد قانوني

نورهان سالمي

رودينا بدوي

ناصر إسماعيل ناجي

إيمان بجاوي

عاصم زبير

سوار الغربي

عادل منصور

مصطفى أحمد عبدالجواد

سلمانل فارس

جافين شيريكامال

فيشنو بي في

جمال محمد أحمد

«نخبة من المحترفين القانونيين المتفانين... للإبحار بكم
بأمان عبر أعقد التحديات القانونية»

التنوع والقوة في التميز

«التميّز في القانون، والقوة في التنوّع»

في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، يرتكز سعينا لتحقيق أفضل النتائج القانونية على قوة كوادرنا البشرية. فقد قمنا بتكوين فريق قانوني متميز يجمع بين عمق الخبرة، وتنوع الرؤى، والالتزام الراسخ بتحقيق مصالح عملائنا.

يضم فريقنا القانوني نخبة من المهنيين المنتمين إلى خلفيات ثقافية ولغوية ومهنية وقانونية متنوعة، الأمر الذي يمنحنا القدرة على التعامل مع القضايا المعقدة بكفاءة عالية، وفهم تجاري عميق، ورؤية قانونية دقيقة عبر أنظمة قانونية متعددة. ونؤمن بأن التنوع ليس مجرد مؤشر إحصائي، بل هو ميزة استراتيجية تسهم في تعزيز جودة حلولنا القانونية ودقتها وابتكارها.

كما يعكس فريقنا توازناً مدروساً بين الأجيال، حيث نجمع بين الحيوية والابتكار والتمكن التقني الذي يتمتع به الجيل الجديد من القانونيين، وبين الخبرة المتراكمة والرؤية الاستراتيجية والمهارة العملية في التقاضي التي يتمتع بها المحامون ذوو الخبرة الواسعة. ويتيح هذا التكامل لعملائنا الاستفادة من فكر قانوني متجدد مدعوم بخبرة قانونية راسخة ومجربة.

ونحرص كذلك على تحقيق تمثيل متوازن ومناسب لكل من المحاميات والمحامين داخل المؤسسة. وتستند ثقافتنا المهنية إلى مبادئ الكفاءة والاستحقاق والشمولية والتميز المهني، بما يضمن تمكين أفضل الكفاءات (بغض النظر عن خلفياتهم) من القيادة والمساهمة والنجاح.

ومن الجدير بالذكر أن عدداً من أعضاء فريقنا يتمتعون بخبرات مزدوجة اكتسبوها من العمل في كبرى مكاتب المحاماة الدولية وكذلك في بيئات الأعمال والشركات. ويمنح هذا التكامل قسمي تسوية المنازعات والقانون التجاري والشركات لدينا فهماً عملياً عميقاً للجوانب التجارية إلى جانب القدرات القانونية المتقدمة. فنحن لا نقدم استشارات نظرية، بل نقدم حلولاً قانونية مبنية على فهم واضح لواقع الأعمال، وإدارة المخاطر، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لعملائنا.

ويقدم محامونا وموظفونا المشورة القانونية في القضايا الدولية والإقليمية والمحلية المعقدة بعدة لغات، من بينها العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية والإيطالية والبرتغالية والأردية. ويتيح هذا التنوع اللغوي، إلى جانب التعدد الثقافي داخل فريقنا، القدرة على خدمة عملائنا عبر مختلف الاختصاصات القضائية بوضوح وثقة وفهم ثقافي متعمق.

المسؤولية المؤسسية

« الالتزام بالمسؤولية أساس أعمالنا، والنزاهة القانونية جوهر هويتنا»

المسؤولية المجتمعية المؤسسية في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة

إيماناً منا بأهمية المساهمة الفعالة في بناء المجتمع، تكرّس مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة جهودها لإحداث أثر إيجابي هادف ومستدام في المجتمعات التي تتشرف بخدمتها. إن مبادراتنا في مجال المسؤولية المجتمعية المؤسسية (CSR) ليست مجرد أنشطة هامشية، بل هي جزء لا يتجزأ من قيمنا الجوهرية، وتجسيد للتزامنا العميق بالممارسات التجارية الأخلاقية، والعدالة الاجتماعية، ورفاهية المجتمع. فمن خلال تقديم الخدمات القانونية المجانية، والمساهمة في التوعية التعليمية، ودعم المبادرات الخيرية، نسعى جاهدين للإسهام في نهضة المجتمع وتأكيد دورنا كمؤسسة مواطنة مسؤولة. وعبر مواءمة هذه الجهود مع القضايا التي تتناغم مع رسالة مكتبنا، نعمل بفاعلية على تحفيز التغيير الإيجابي داخل القطاع القانوني وخارجه.

الخدمات القانونية المجانية

وفي قلب هذا الالتزام المجتمعي، يكمن إيماننا الراسخ بتحقيق العدالة للجميع. إن تيسير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، بغض النظر عن إمكاناتهم المادية، هو مبدأ أساسي يوجه مسيرة مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة. وتشكّل الخدمات القانونية المجانية حجر الزاوية في التزامنا بالمسؤولية المجتمعية، حيث نقدم من خلالها المساعدة القانونية الضرورية للأفراد والمنظمات غير الربحية والمؤسسات المجتمعية التي لا تستطيع تحمل تكاليف التمثيل القانوني عالي الجودة. من خلال مبادراتنا المجانية، نساند المحتاجين، ونعلي كلمة العدل، ونحدث فارقاً ملموساً في حياة الفئات الأقل حظاً ويجسّد ذلك قناعتنا العميقة بأن القانون يجب أن يكون في خدمة الجميع، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر إنصافاً وعدالة.

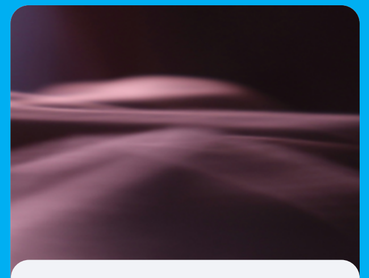

المناصرة من أجل حقوق الإنسان

لا تكتمل العدالة إلا بصون حقوق الإنسان الأساسية، والتي نضعها في صميم فلسفتنا للمسؤولية المجتمعية. في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، نلتزم التزاماً قاطعاً بتعزيز قيم المساواة والعدالة والإنصاف داخل المجتمع. ومن خلال شراكات استراتيجية مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، نناصر حماية حقوق الإنسان ونقدم الخدمات القانونية المجانية للأفراد الذين قد لا يتمكنون من الحصول على التمثيل القانوني اللازم. تشارك مؤسستنا بفعالية في المبادرات التي تعالج قضايا العدالة الاجتماعية، لنضمن حصول الفئات الأكثر ضعفاً على الدعم والحماية التي يستحقونها.

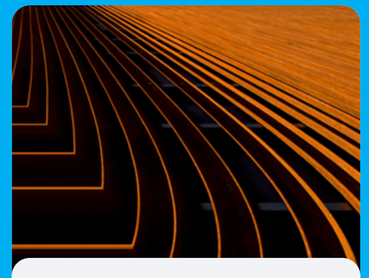

تمكين المجتمعات المحلية

إن تمكين المجتمعات المحلية هو جزء لا يتجزأ من رسالتنا الجوهرية في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة. فمن خلال مبادراتنا للمسؤولية المجتمعية، التي تركز على البرامج التعليمية والخدمات القانونية المجانية والشراكات مع المنظمات المحلية، نسهم في نمو وازدهار المجتمعات التي نخدمها. وبتقديم المساعدة القانونية للفئات الأقل حظاً ودعم المبادرات التي تحسّن الوصول إلى التعليم والموارد، تعزز مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة التنمية الاجتماعية المستدامة. إننا ملتزمون بإحداث أثر إيجابي ودائم يتماشى مع قيمنا الراسخة في النزاهة والخدمة.

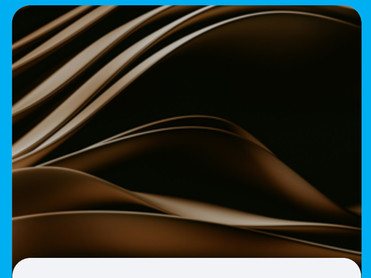

دعم التعليم والتطوير القانوني

إن استثمارنا في المجتمعات يمتد ليشمل الاستثمار في مستقبلها، وذلك من خلال دعم الجيل القادم من المتخصصين القانونيين. في إطار التزامه بمستقبل دولة قطر، تستثمر مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة في تطوير الجيل القادم من رواد مهنة المحاماة. وتشمل جهودنا في مجال المسؤولية المجتمعية برامج التوجيه والإرشاد، وفرص التدريب العملي، والمنح الدراسية للمحامين الطموحين والطلاب الذين يتابعون دراساتهم القانونية. ومن خلال العمل الوثيق مع المؤسسات الأكاديمية، نقدم تجارب عملية واقعية ودعماً تعليمياً متخصصاً، لنضمن أن يكون قادة المستقبل في المنظومة القانونية القطرية مسلّحين بالمعرفة والمهارات اللازمة. وعبر هذه المبادرات، تسهم مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة في الارتقاء بمهنة المحاماة في دولة قطر وتعزيز ريادتها.

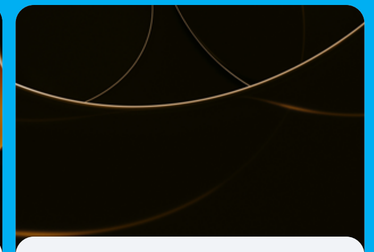

المشاركة المجتمعية والأثر الإيجابي

تمثل المشاركة المجتمعية محوراً رئيسياً في قيم مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، وتترجم رسالته الرامية إلى تمكين المجتمعات المحلية من خلال مبادرات تعزز التعليم والرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. فمن خلال إقامة شراكات استراتيجية مع المنظمات المحلية والمشاركة الفاعلة في المشاريع المجتمعية، تعالج المؤسسة الاحتياجات المجتمعية الهامة. وسواء كان ذلك عبر تقديم المبادرات القانونية المجتمعية أو دعم البرامج التعليمية، تلتزم مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة التزاماً راسخاً بإحداث تغيير إيجابي ومستدام. ويضمن هذا التفاني أن تسهم جهوده في نمو وازدهار المجتمعات التي يتشرف بخدمتها.

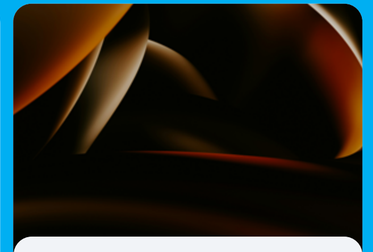

المساهمات الخيرية

يعد إحداث أثر إيجابي وملموس من خلال المساهمات الخيرية جزءاً لا يتجزأ من مبادرات المؤسسة في مجال المسؤولية المجتمعية. تدعم مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة القضايا المحلية والدولية التي تعزز الرفاه الاجتماعي، والتعليم، والرعاية الصحية، وتنمية المجتمع. فمن خلال التبرعات المالية، والرعايات الاستراتيجية، والمشاركة الفاعلة، تهدف المؤسسة إلى مساندة المحتاجين وتحفيز التغيير الإيجابي في المجتمع. ومن خلال الشراكة مع مختلف المنظمات والمبادرات الخيرية، توائم مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة بين قيمه في التعاطف والمسؤولية والتزامه الراسخ بالمسؤولية المجتمعية.

الحوكمة الرشيدة والممارسة الأخلاقية

في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، تشكّل الحوكمة القوية والممارسة الأخلاقية جوهر عملياتنا. فنحن نلتزم بالتمسك بأسمى معايير الشفافية والمساءلة والنزاهة في كل ما نقوم به. ويضمن إطار الحوكمة لدينا أن نعمل بمسؤولية، وأن نتخذ قرارات سليمة، وأن نحافظ على ثقة موكّلينا وموظفينا وأصحاب المصلحة. نؤمن بأن الممارسات التجارية الأخلاقية هي أساس النجاح طويل الأمد. ومن خلال تعزيز ثقافة الصدق والإنصاف والاحترام، فإننا لا نصون مصالح موكّلينا فحسب، بل نقدم أيضاً نموذجاً يحتذى به في المجتمع القانوني. إن التزامنا بالحوكمة والأخلاقيات يوجه عمليات صنع القرار لدينا، ويضمن أن يعكس كل إجراء تفانينا في المهنية والمساءلة. ومن خلال هذه المبادئ، تواصل مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة بناء سمعة راسخة من التميز في الممارسة القانونية، مرتكزاً على إيمان عميق بأن فعل الصواب جزء لا يتجزأ من تحقيق النجاح المستدام.

المسؤولية المؤسسية من خلال الممارسات التجارية الأخلاقية

إن مسؤوليتنا هذه تمتد لتتجاوز حدود الممارسة القانونية التقليدية. إدراكاً منا بأن المسؤولية تمتد إلى ما هو أبعد من الممارسة القانونية، تعزز مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة الممارسات التجارية الأخلاقية سواء داخل مؤسستنا أو عبر القطاع القانوني بأسره. وتركز مبادرات المؤسسة على ترسيخ ثقافة عمل تقدّر التنوع والشمول والشفافية. وتحمّل مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة نفسها مسؤولية الالتزام بأسمى معايير الحوكمة المؤسسية، لتضمن أن تعكس عملياتها التزاماً راسخاً بالسلوك الأخلاقي والمسؤولية المجتمعية. ومن خلال القيادة القائمة على النزاهة، ترسي المؤسسة معياراً للممارسات التجارية المسؤولة في جميع أنحاء دولة قطر.

التنوع والشمولية

يمثل التنوع والشمولية ركيزةً أساسيةً في صميم ثقافة مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة. فنحن نكرّس جهودنا لخلق بيئة عمل تحتضن الجميع، وتمكّن كافة الأفراد من تحقيق الازدهار والنمو، بغض النظر عن خلفياتهم. إن التنوع يثري فكرنا المؤسسي، ويعمّق عمليات صنع القرار لدينا، ويرتقي بجودة الخدمات التي نقدمها لموكّلينا، وذلك من خلال تعدد وجهات النظر والرؤى. والتزاماً منا بمبدأ الشمولية، نعمل على ترسيخ ثقافة الاحترام المتبادل والمساواة والتعاون البنّاء. وتحرص المؤسسة على تبني ممارسات تضمن لكل عضو في فريق عملنا فرصة المساهمة الكاملة والشعور بالتقدير، لنكون بذلك نموذجاً يحتذى به في تعزيز المساواة في الأوساط القانونية والتجارية.

الاستدامة البيئية

تمثل الاستدامة البيئية أولويةً استراتيجيةً لدى مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة. فنحن نكرّس جهودنا لتقليل بصمتنا البيئية إلى الحد الأدنى من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة في مكاتبنا ودعم المبادرات الخضراء. ويشارك برنامجنا للمسؤولية المجتمعية بفاعلية في المشاريع الرامية إلى تعزيز الوعي البيئي، والحد من النفايات، وتشجيع الممارسات المستدامة في الأوساط القانونية والتجارية. كما نعقد شراكات مع منظمات بيئية محلية لدعم الحفاظ على الموارد الطبيعية لدولة قطر. إن التزامنا بالاستدامة يعكس رغبتنا الصادقة في المساهمة في بناء مستقبل أكثر صحةً واخضراراً.

أهداف الاستدامة طويلة الأمد

إن التزامنا بالاستدامة في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة يتجاوز الأهداف التجارية المباشرة ليعانق رؤيةً شاملةً تهدف إلى إحداث أثر إيجابي بعيد المدى. نحن ملتزمون بدمج الممارسات المستدامة في كافة جوانب عملياتنا، لنضمن مساهمتنا في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمعات التي نخدمها. وتركز أهدافنا للاستدامة طويلة الأمد على تعزيز نمو يتسم بالمسؤولية والأخلاق ويعود بالنفع على موكّلينا والمجتمع ككل. إننا نولي أولويةً قصوى لتقليل بصمتنا البيئية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، ودعم المبادرات التي تتواءم مع أجندة الاستدامة في دولة قطر. إضافةً إلى ذلك، نهدف إلى بناء ثقافة مؤسسية تعلي من شأن التنوع والشمولية والحوكمة الأخلاقية، بما يعزز قدرة مؤسستنا على الاستجابة للمتغيرات والتحديات المستقبلية. فمن خلال ترسيخ الاستدامة في صميم أهدافنا الاستراتيجية، تلتزم مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة بقيادة تغيير دائم يعود بالفائدة ليس فقط على أعمالنا، بل على المجتمع الأوسع والأجيال القادمة.

التكنولوجيا

التكنولوجيا والإبتكار

في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، نكرس أنفسنا لتسخير القوة الهائلة للتقنية لإحداث ثورة في آليات تقديم الخدمات القانونية. إن التزامنا الراسخ بكوننا مؤسسة محاماة تقني التوجه يعني أننا نبادر استباقياً بدمج أحدث الأدوات والمنصات المتطورة في كل جانب من جوانب عملياتنا. وهذا النهج لا يرتقي بجودة أعمالنا إلى آفاق جديدة فحسب، بل يكفل أيضاً تقديم خدماتنا بسرعة أكبر، وكفاءة أعلى، وبشكل يتناسب على أفضل وجه مع المتطلبات المتجددة لموكّلينا ولقطاع المحاماة دائم التطور.

ومن خلال الدمج المنهجي لهذه القدرات التقنية المتقدمة في صميم عملياتنا، ترسخ مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة مكانتها كمؤسسة محاماة ذي رؤية استشرافية للمستقبل. فنحن ندرك تمام الإدراك أن التقنية أضحت مكوناً حيوياً لا غنى عنه في الممارسة القانونية الحديثة، ونلتزم التزاماً مطلقاً بالبقاء في طليعة هذا التطور، لنقدم لموكّلينا قيمة لا تضاهى وخدمات لا مثيل لها.

« بأدوات التقنية والابتكار... نصوغ
مستقبل مهنة المحاماة»

عيسى السليطي للمحاماة
ESSA AL SULAITI LAW FIRM

المعرفة القانونية

« بالمعرفة الرصينة... نُلهم الفكر»

في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، إيماننا عميق وراسخ بأن المعرفة الرصينة هي حجر الزاوية الذي يُبنى عليه صرح النجاح والتفوق في مهنة المحاماة. إن فهمنا العميق والشامل للمشهد القانوني، سواء على الصعيد المحلي أم العالمي، هو ما يُمكّننا من تزويد موكّلينا بمشورة استراتيجية مستنيرة وقائمة على أسس من العلم والخبرة. ونحن ملتزمون بالاستثمار المتواصل في توسيع قاعدتنا المعرفية، ومواكبة أحدث التيارات القانونية الفكرية واللوائح التنظيمية وأفضل الممارسات المهنية، لنضمن الحفاظ على موقعنا في طليعة هذه الصناعة. فمن خلال رعايتنا لثقافة التعلم والتطوير المستمر، فإننا لا نمكّن محترفينا القانونيين من تحقيق أقصى إمكاناتهم فحسب، بل نثري أيضاً ونُعمّق من قيمة الخدمات التي نقدمها لموكّلينا، وندعمهم في كافة مراحل مسيرتهم القانونية والتجارية.

القانون الحديث

في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، نكرس جهودنا لإثراء المعرفة القانونية وتقديم رؤى قيمة ومتبصرة حول المشهد القانوني سريع التطور. ودعماً لهذه الرسالة، قمنا بتأسيس « القانون الحديث»، وهي سلسلة من المطبوعات والنشرات التعليمية التي تقدم مقالات شاملة وتحليلات متخصصة بقلم خبرائنا حول أحدث التوجهات والتطورات وأفضل الممارسات في الحقل القانوني. وتعمل هذه الموارد بمثابة أداة معرفية ميسرة، متاحة لكل من الخبراء القانونيين والموكلين الساعين للبقاء على اطلاع دائم بالتغيرات الديناميكية التي ترسم ملامح المجال القانوني.

تغطي سلسلة «القانون الحديث» طيفاً واسعاً من الموضوعات القانونية، تمتد من آخر المستجدات في اللوائح التنظيمية المحلية والدولية، وصولاً إلى مجالات القانون الناشئة والمستحدثة. ويتم إعداد كل إصدار بعناية فائقة لتقديم تحليل معمق وإرشاد عملي حول كيفية تأثير هذه التوجهات على مختلف القطاعات والصناعات. وسواء كانت تتناول تشريعاً جديداً، أو تفسيرات قضائية مستقرة، أو تغييرات تنظيمية مرتقبة، فإن سلسلة « القانون الحديث» مُصممة لتبقي قراءها على اطلاع تام واستعداد كامل لمواجهة التحديات القانونية المستقبلية.

ومن خلال هذه المطبوعات القيمة، تهدف مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة إلى تعزيز فهم أعمق للقضايا القانونية المعقدة، مقدماً رؤى وتحليلات ثرية بالمعلومات وقابلة للتطبيق في آن واحد. ويُعد «القانون الحديث» جزءاً لا يتجزأ من التزامنا الأوسع نطاقاً بالتعليم ومشاركة المعرفة، وتعكس دورنا كقادة فكر في المجتمع القانوني. فبتقديمنا لهذه الموارد المعرفية، نزود موكّلينا وزملاءنا بالأدوات اللازمة للإبحار في خضم التعقيدات القانونية، ونُسهم في التطوير المستمر للخبراء القانونيين في مسيرتهم المهنية ضمن عالم دائم التغير.

«منبعكم الموثوق للرؤى القانونية المعمقة»

عيسى السليطي للمحاماة
ESSA AL SULAITI LAW FIRM

دليل ممارسة أنشطة الأعمال في قطر

إيماناً منا بالدور المحوري الذي يلعبه الوعي القانوني في نجاح الاستثمارات، وفي مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، فإننا نعي بعمق حجم التحديات الدقيقة والتعقيدات الفريدة التي تعترض سبيل المستثمرين والشركات عند ولوجهم أسواقاً جديدة. وتجسيداً لمساعينا في تمهيد الطريق أمامهم وتذليل هذه العقبات، قمنا بإصدار « دليل ممارسة أنشطة الأعمال في قطر »، وهو مرجع تأسيسي شامل، صيغ ليكون نبراساً يهتدي به رواد الأعمال والمستثمرون والشركات الأجنبية الطامحة إلى تأسيس وجود لها أو توسيع نطاق عملياتها في دولة قطر. ويقدم هذا الدليل رؤى استراتيجية ثاقبة حول ملامح المشهد القانوني والتنظيمي والتجاري لواحد من أكثر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط حيوية ونمواً.

«بوابتكم القانونية نحو فرص الاستثمار الواعدة في قطر»

الجوائز والتقديرات

«التميّز بصمتنا... والنجاح عنوان مسيرتنا»

في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة، نعتز أيما اعتزاز بالتقديرات المرموقة والجوائز القيمة التي حصدناها على مر السنين، والتي نقف أمامها كشاهد حي وبرهان ساطع على التزامنا الراسخ الذي لا يتزعزع بتحقيق التميز في كافة فروع القانون. فهذه التكريمات ليست مجرد انعكاس للجهود الدؤوبة والتفاني المطلق الذي يتمتع به فريق عملنا، بل هي أيضاً تجسيد للثقة الغالية التي يولينا إياها موكّلونا. فكل شهادة تقدير نحصل عليها ترمز إلى قصة نجاح مشتركة نكتب فصولها مع موكّلينا، وترسخ من متانة علاقاتنا، وتعمّق من الأثر الإيجابي الذي نحدثه في الأوساط القانونية.

عُدّ الجوائز والأوسمة التي نالتها مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة من أبرز الهيئات والمؤسسات الدولية المرموقة شاهداً على المكانة الريادية التي رسختها المؤسسة على المستويين المحلي والإقليمي. ولا تقتصر هذه التكريمات على كونها إنجازات مرموقة، بل تعكس عمق خبراتنا وتنوع ممارساتنا القانونية، وتؤكد الثقة التي نوليها موكلونا في التعامل مع أكثر القضايا والمعاملات القانونية تعقيداً ودقة، بما يعزز مكانتنا كشريك قانوني موثوق.

على المستوى المؤسسي، تعكس هذه التكريمات ريادة مؤسستنا على تقديم خدمات قانونية متسقة وعالية الجودة بشكل دائم. وفي الوقت ذاته، تبرز الجوائز الفردية التي يحصل عليها أعضاء فريقنا المواهب الاستثنائية والتفاني الذي تزخر به صفوفنا. وإننا نؤمن بأن تعزيز ثقافة التحسين المستمر والتطوير المهني هو أمر جوهري لنجاحنا المتواصل، وما هذه التقديرات إلا حافز إضافي يدفعنا إلى التطلع الدائم نحو آفاق أرحب من التميز.

ومع استمرارنا في مسيرة النمو والتطور، تظل مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة على عهدها والتزامها بالحفاظ على أسمى معايير التميز في الخدمة، حريصّة دوماً على تجاوز توقعات موكّلينا. فالجوائز التي نحصدها ليست مجرد مصادقة على جهودنا المبذولة، بل هي أيضاً الوقود الذي يشعل فينا العزيمة لمواصلة إرساء معايير جديدة للريادة والتميز في مهنة المحاماة.

عيسى السليطي للمحاماة
ESSA AL SULAITI LAW FIRM

حضورنا الدولي

«نبني الجسور لتذليل التحديات القانونية المحلية والدولية»

إن حضورنا العالمي يمُكّننا في مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة من تقديم خدمات قانونية من الطراز الرفيع في جميع أنحاء الشرق الأوسط وعلى الصعيد الدولي. فبفضل مؤسساتنا المنتشرة في مواقع استراتيجية وشبكتنا القوية من الشركاء الموثوقين حول العالم، نقدم حلاً متكاملاً وسلسًا لإدارة المسائل القانونية عبر مختلف الولايات القضائية. ويضمن امتدادنا العالمي أن يتمكن الموكّلون من الإعتماد علينا للحصول على دعم قانوني شامل، بغض النظر عن أماكن وجود عملياتهم أو تحدياتهم.

ينحدر محترفونا القانونيون من خلفيات متنوعة ويمتلكون خبرات واسعة في مختلف الأنظمة القانونية، مما يتيح لنا الإبحار في خضم الفروقات الدقيقة بين مختلف الولايات القضائية باقتدار. وهذه الخبرة الواسعة تُجهزنا لتقديم حلول قانونية مُصممة خصيصاً لتتوافق مع القوانين المحلية والمعايير الدولية، مما يضمن حصول موكّلينا على خدمة عالية الجودة للمسائل المعقدة التي تشمل دولاً متعددة.

ومن خلال مكاتبنا الدولية، نبقى على مقربة من موكّلينا، ونقدم لهم المشورة القانونية ذات الصلة وفي الوقت المناسب لكل منطقة على حدة. وإلى جانب قدراتنا الداخلية، قمنا بتكوين شراكات استراتيجية متينة مع مؤسسات محاماة مرموقة في جميع أنحاء العالم. وتتيح لنا هذه الشراكات أن نوفر لموكّلينا إمكانية الوصول إلى خبرات محلية موثوقة مع الحفاظ في الوقت ذاته على معايير الجودة العالية المرتبطة باسم مؤسسة عيسى السليطي للمحاماة.

إن هذا الحضور العالمي وشبكة الشراكات الواسعة يجعلان منا وجهة واحدة متكاملة لتلبية كافة الإحتياجات القانونية لموكّلينا، مما يمكنهم من إدارة كل شيء، بدءاً من المعاملات العابرة للحدود وانتهاءً بالنزاعات الدولية، من خلال نقطة اتصال واحدة. وسواء كانوا يواجهون تحديات تنظيمية أو يتوسعون في أسواق جديدة، فإن موكّلينا يثقون بقدرتنا على تقديم دعم قانوني فعال ومؤثر عبر الحدود.

اتصل بنا

الهاتف: 4606 4466 974+ | 1555 4447 974+
البريد الإلكتروني : info@eslaa.com

مبني رقم 8، شارع المنصور رقم 980، المنطقة 45
صندوق البريد : 5440 الدوحة، قطر

eslawfirm/

«تواصلوا معنا... شركاؤكم القانونيون
الموثوقون إلى جانبكم دائماً»

عيسى السليطي للمحاماة

ESSA AL SULAITI LAW FIRM